



خزان مياه بنته أو كسفام للنازحين نتيجة الجفاف الناجم عن ظاهرة النينيو، هاريسو، إثيوبيا، 2015. صورة: أبي جيتاهون / أو كسفام

الالتزام بالتغيير

بماذا يجب أن يتعهد زعماء العالم في القمة الإنسانية العالمية

سوف تُعقد القمة العالمية للعمل الإنساني في اسطنبول في مايو/أيار 2016 في ظل عالم تقتل فيه الأطراف المتحاربة المدنيين دون عاقبة، وحيث تُبرز ظاهرة النينيو - مرة أخرى - تصاعد موجة الكوارث الناتجة عن تغير المناخ. سوف تُعقد القمة أيضاً في ظل النزاع داخل سوريا، وأكبر أزمة نزوح في عصرنا، وأيضاً في سياق اتفاق تركيا/الاتحاد الأوروبي، الذي قد يتاجر بالبشر لتقديم تنازلات سياسية، في خضم حملةٍ للانتخابات الرئاسية الأمريكية انغمست في خطاب متعصب تجاه الأشخاص الأكثر ضعفاً في العالم.

هذه هي الإخفاقات السياسية التي تقود الأزمات الإنسانية المتنامية في العالم. وهذا هو السبب في أن التحدي الرئيسي يقع على كاهل زعماء العالم الذين فشلوا في حل النزاعات، وسمحوا للأطراف المتحاربة بتجاهل القانون الدولي الإنساني، وفعلوا كل شيء ممكن لإبقاء النازحين واللاجئين خارج أبوابهم.

لكن منظمة أو كسفام والمنظمات غير الحكومية الأخرى ووكالات الأمم المتحدة يجب أن تتغير أيضاً في مواجهة تصاعد المطالب الإنسانية - بما في ذلك إعطاء دور أكبر للجهات الفاعلة المحلية وإمدادهم بمزيد من التمويل المباشر.

يحدد هذا البيان الموجز التحدي الذي تطرحه منظمة أو كسفام أمام زعماء العالم، إلى جانب التزام المنظمة نفسها بالتغيير.

مقدمة

لا زالت منظمة أو كسفام متمسكة بالروح الإنسانية لمؤسسيها في عام 1942. كان الناس يموتون جوعاً بالآلاف في اليونان المحتلة خلال الحرب العالمية الثانية. فقد حاصرت قوات الحلفاء البلاد ومنعت دخول الطعام الى الداخل. ومن هنا، تشكلت منظمة أو كسفام. قمنا بتنظيم حملات. وقلنا الحقيقة في مواجهة السلطات. وأثرنا على الرأي العام ووضعنا حياة الناس في المقام الأول. وفي نهاية المطاف - وتحت ضغوط داخلية كبيرة وبدعم من كندا والولايات المتحدة - سمحت الحكومة البريطانية لبعض المواد الغذائية بالدخول.



بعد أربعة وسبعين عاماً، في ظل عالم يمتلئ بقدر هائل ومشنت من الظلم وعدم المساواة والمعاناة التي يتعذر فهمها، ما زالت هناك حاجة ملحة بنفس القدر إلى تلك الروح. إن الفشل في القضاء على "بلاء الحرب"، كما وعد به ميثاق الأمم المتحدة، هو أكبر خيبة أمل في العالم. فالقادة السياسيون الدوليون يبدون أفوياء بما يكفي لشن النزاعات وإطالة أمدها، ولكنهم يعجزون في معظم الأحيان عن وقفها. وتتمثل التكلفة البشرية الناتجة عن ذلك في الفقر، والحرمان، والتهجير، وتتفاقم نتيجة لآثار تغير المناخ - ونرى هذا التأثير في منظمة أو كسفام كل يوم.

إن القمة العالمية الإنسانية هذه مهمة كما جاءت في الوقت المناسب. يجب أن تُبنى على زخم أهداف التنمية المستدامة الذي تم الإتفاق عليها في أجندة عام 2030، واتفاقية باريس بشأن تغير المناخ. تضم منظومتنا الإنسانية عدداً كبيراً من أصحاب المصلحة، وهو ما تعكسه القمة العالمية الإنسانية من خلال ضمان اتباع عملية تضم أصحاب مصلحة متعددين - وهي فرصة نادرة تسمح لزعماء العالم والمتضررين بالجلوس معاً لبناء عالم لا يتجاهل أحداً. يجب التركيز على هذا الأمر في مؤتمر القمة نفسه، مع التأكيد بصفة خاصة على منح مساحة للمجتمع المدني المحلي للتحدث باسم الناس المتضررين. كما يجب أن يتسم قادة القمة بالواقعية والحسم في التزاماتهم، بحيث يتمكن الأمين العام الحالي للأمم المتحدة من تمرير عصا القيادة من قمة اسطنبول الى الأمين العام المقبل، الذي عليه مواجهة التحدي المتمثل في إحداث تغيير حقيقي لمساعدة المدنيين في كل مكان.

وعلياً، بالتأكيد، تصميم نظام إنساني عالمي أفضل، تجلس فيه الجهات الفاعلة المحلية - كآلاف الهيئات من المجتمع المدني المحلي التي نتشرف بتسميتها شركاء لنا- وسط هذا في موقع المركز. إننا نفتخر، في منظمة أو كسفام، بما حققناه من تغيير كبير في تصميم منظومتنا الإنسانية لتتوافق مع ذلك. كما أننا نلتزم بزيادة مبلغ التمويل الإنساني الموجه إلى الجهات الفاعلة المحلية، إلى 30 في المئة بحلول مايو 2018. هذا، بينما لا يتجاوز المعدل العالمي الحالي 0.2 في المئة.

بيد أننا نحتاج في الأساس إلى إحداث تغيير عكسي لهذا التآكل الصادم في احترام القانون الدولي الإنساني، بحيث نجعل الحكومات والأطراف الأخرى مسؤولة عن منع نشوب النزاعات. إن الفشل في إحلال السلام وحماية المدنيين يسهم بقدر كبير في المعاناة التي يواجهها اللاجئون والنازحون

والمهاجرون في جميع أنحاء العالم. وهو الأمر الذي يزيد حتى من أهمية مواجهة مد الديماغوجية المتصاعد نحو الناس الأكثر ضعفاً.

إننا نحتاج من اسطنبول إلى ما هو أكثر من رسالة ملهمة، فالناس بحاجة إلى التزامات قوية يتعهد بها زعماء العالم. يجب أن تُشكل قمة اسطنبول نقطة تحول في بناء عالم إنساني أكثر إنسانية.

ويني ببايما، المديرية التنفيذية لمنظمة أوكسفام الدولية

1- المُهْمَلُونَ والمُخَذَلُونَ



العائلات التي فرت من النزاع في سوريا في مستوطنة غير رسمية في لبنان، عام 2016. صورة: منظمة أوكسفام.

مساعدات حيوية وفشل سياسي

تعهد زعماء العالم بمنح أكثر من 11 مليار دولار لسوريا وجيرانها في فبراير 2016. وفي الوقت نفسه، استمرت الهجمات على المناطق المدنية في حلب، حيث اضطر 35 ألف شخص على الفرار في أسبوع واحد.¹

التزم زعماء العالم، في سبتمبر/أيلول 2015، بـ "عدم تجاهل أحد" في سعيهم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. على أن هذا الالتزام ترك أكثر من 125 مليون شخص متضرر من النزاعات والكوارث. لقد تجاهلهم وخذلهم قادتهم الوطنيين، الذين فشلوا في حل النزاعات ومنع الكوارث أو بناء القدرة على مواجهتها، ومعالجة قضية المساواة بين الجنسين، وضمان وصول المساعدة والحماية لكل شخص يستحقها.

خذلهم أيضاً "المجتمع الدولي" المنقسم، الذي يبدو أنه يستخدم المساعدات الإنسانية لإخفاء فشله في تحقيق السلام، ووقف المد المتصاعد للكوارث المرتبطة بالمناخ، والتوصل إلى تسوية عادلة

وقانونية للمشاركة في تحمل مسؤولية استضافة اللاجئين والنازحين في العالم. حتى أكثر الجهات المانحة الأكثر سخاء، لبلدان مثل تركيا ولبنان والأردن، نجدها تقوم بنشر وتعزيز مساعداتها، بينما تغلق - في الوقت نفسه - المسارات الآمنة والقانونية أمام اللاجئين الساعين إلى الأمان. لقد التزمت ثلاث دول فقط - وهي كندا، وألمانيا، والنرويج - بالوفاء بـ "دورها العادل" تجاه الأزمة السورية، سواء من حيث المساعدات أو من حيث إعادة توطين اللاجئين السوريين.²

على أن التحدي الإنساني الأكبر في عام 2016 هو، في الواقع، الحصانة التي تتمتع بها الأطراف المتحاربة في جميع أنحاء العالم لقتل المدنيين دون أية عواقب؛ وفي انتهاك القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها، دون أن يسفر ذلك عن إلحاق أضرار كبيرة في اتصالاتها الدولية وصفقاتها الخاصة بتجارة الأسلحة وتحالفاتها. وفي حين أن أطراف النزاع هي المسؤولة عن جميع الانتهاكات التي ترتكبها، فقد أصبح ذلك ممكناً لأن الحكومات التي لا تشارك مباشرة في النزاعات الدائرة حول العالم، قد وضعت صفقاتها وتحالفاتها قبل احترامها - الذي تكرر كثيراً، وإن كان صحيحاً في الواقع - للقانون الدولي الموجود بالفعل.

إن صحة ذلك في عام 2016 تُعد بمثابة اتهام للمجتمع الدولي، وإن كان بوجه خاص للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، المكلفة بدعم السلم والأمن الدوليين، وكذا الدول التي تدعم الأطراف المتحاربة في سوريا واليمن، وخارجهما، كجزء من منافساتها الإقليمية.

لا يمكن للقيمة الإنسانية العالمية أن تغير كل ذلك، وإنما هي فرصة نادرة لكي يقوم زعماء العالم بأمرين أساسيين.

المسؤولية السياسية

ما يجب أن يقولوه أولاً، بصراحة ووضوح، أنهم لن يسمحوا بأن يصبح الانتهاك المنهجي للقانون الدولي الإنساني - وعدم احترام روح القانون الدولي للاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان - بمثابة "الوضع الطبيعي الجديد".

يجب أن يلتزموا بكل إخلاص بوقف آلة قتل المدنيين ومعالجة مشكلة النازحين المدنيين، حيث تنتهك أطراف النزاع القانون الدولي الإنساني بشكل متكرر، بينما تسمح لهم، في الواقع، الحكومات في جميع أنحاء العالم بذلك. يجب أن يتوقفوا عن تقديم الدعم للأطراف التي يُحتمل ارتكابها انتهاكات للقانون الدولي الإنساني. ويجب أن يعملوا بلا كلل من أجل إحلال السلام من خلال عمليات سياسية تدعم حقوق النساء والرجال المتضررين من النزاع، وتوفر الفرص للجميع - بما في ذلك المجتمع المدني والنساء والمنظمات النسائية - للمشاركة بشكل حقيقي في تلك العمليات. كما يجب عليهم أن يبدؤوا في تحمل مسؤوليتهم بالمشاركة بنصيب عادل لمساعدة الناس الأكثر ضعفاً في العالم، ما يعني أنه على جميع البلدان الغنية تقريباً أن ترحب باستضافة عدد من اللاجئين أكبر مما كانت لديهم الشجاعة على الترحيب بهم حتى الآن. يجب عليهم أن يقدموا دعماً دولياً أكبر بكثير للناس أثناء انتقالهم وللبلدان المضيفة، مع ضمان حياة كريمة للاجئين وتوفير سبل العيش والتعليم لهم.

زخم الإصلاح

يتمثل الأمر الثاني في إعطاء الزخم السياسي الأساسي للإصلاحات الضرورية لدى الجهات المانحة والوكالات الإنسانية - الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية - لتحسين وزيادة الموارد من أجل العمل الإنساني، وزيادة دعم الخطوط الأمامية والاستجابة الوطنية، بما في ذلك النساء والمنظمات النسائية التي هي الأقرب للأزمة.

يجب أن يكون العمل الإنساني دائماً فعالاً قدر الإمكان - يلبي الاحتياجات بشكل فوري، ويبنى القدرات للقيام بذلك بشكل أفضل حتى في المستقبل. وهذا يعني أن يكون محلياً قدر الإمكان وعالمياً عند الضرورة - في روح من "التأزر" والتكامل، حيث تدعم الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية جهود المتضررين أنفسهم للتأقلم والتعافي من الأزمات. هذه هي رؤية "النظام البيئي" المتنوع، المؤلف من وكالات مختلفة تعتمد على نقاط قوتها على كل مستوى. إنه طموح يجب أن يدعمه زعماء العالم، وليس فقط الوكالات الإنسانية.

تحدي أمام الجميع

المشاركة في المسؤولية أم التهرب منها

لا تقوم أوروبا أو أمريكا الشمالية أو أستراليا باستضافة معظم اللاجئين في العالم.

وفي المقابل، يستضيف لبنان عددًا أكبر من اللاجئين أكثر من أي بلد آخر مقارنة بعدد سكانه، كما تدفع إثيوبيا، وهي إحدى أفقر البلدان في العالم، أكثر من أي بلد آخر مقارنة بحجم اقتصادها، مع 469 لاجئ مقابل كل دولار من الناتج المحلي الإجمالي.³

ليس لدى الوكالات الإنسانية نفس المسؤوليات الأساسية التي لدى الدول لدعم القانون الدولي. مع ذلك، فإن الحكومات ليست هي المنظمات الوحيدة التي خذلت النساء والرجال والأطفال الذين يواجهون الأزمات. فالمنظمات غير الحكومية يمكن أن تخذلهم أيضًا، ليس أقلها عندما تفشل في الاستجابة للأزمات الجديدة بالسرعة اللازمة. كما يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تخذل الناس أيضًا، ليس فقط من خلال "صوامع" الوكالات المختلفة التي تقسم عملها الإنساني، بل أيضًا، وبشكل أساسي، من خلال فشلها في حماية المدنيين من الأعمال الوحشية، وعلى سبيل المثال نتيجة للأداء المختلط لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إن التحدي الموجود أمام زعماء العالم هو جزء من التحدي الأوسع أمام كل الجهات الفاعلة المعنية في الأزمات الإنسانية، بدءًا من الأمم المتحدة إلى منظمة أوكسفام وإلى أصغر منظمة محلية. يجب على جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعلى كل منظمة غير حكومية أو هيئة خاصة، أن توضح كيف ستعمل بشكل فعال وبكفاءة عالية قدر الإمكان من أجل تعظيم تأثيرها على ضحايا الأزمات وتقليل التكاليف المتكبدة بين المتبرع والمتلقي النهائي.

إن وكالات الأمم المتحدة التي تقوم ببساطة بإدارة الأموال وليس تنفيذ البرامج، يجب ألا تحفظ إلا بالحد الأدنى من "الرسوم الإدارية". بينما يجب أيضًا على المنظمات غير الحكومية اتخاذ كل الخطوات اللازمة لضمان وصول أعلى نسبة ممكنة من دخلها إلى أعمالها الإنسانية والإنمائية والحملات، وليس إلى التكاليف الإدارية وزيادة الموارد المالية.

يحدد القسم الثالث الطريقة التي تتبعها منظمة أوكسفام لمواصلة التغيير. ولكن هذا التقرير الموجز يركز بشكل رئيسي على الحكومات وقادة العالم. عليهم، في مؤتمر اسطنبول، تحديد مسار الخطوات الحاسمة التي يمكنهم اتخاذها في أي أحداث لاحقة لمعالجة أسباب النزاعات والكوارث، بالإضافة إلى النتائج المترتبة عليها. يوضح القسم الثاني ما يجب أن تكون عليه تلك الالتزامات.

2- التزامات من أجل التغيير

"يجب أن تؤدي القمة إلى تغيير حقيقي."

بان كي مون، أجنده من أجل الإنسانية، فبراير/شباط 2016.

تدعو منظمة أوكسفام زعماء العالم إلى بذل جهود أكثر من ترديد أقوال الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره، وفي الأجنده من أجل الإنسانية⁴ في 9 فبراير/شباط 2016، قبل مؤتمر القمة. ولكن من المهم أن يدعم قادة العالم المسؤوليات الأساسية الخمس التي حددها الأمين العام في هذا النداء. ولذا، ينتظم ما تبقى من هذا الباب تحت عناوين تلك المسؤوليات الخمس.

دعم المعايير التي تحمي الإنسان



"سما صعدة تمطر
نارًا كل يوم. دُمِرَت
المنازل وحُرقَت
المزارع، من الناس
من ماتوا ومنهم من
هرب، لا شيء حولنا
سوى الموت في كل
مكان".

نور، 25 عامًا، امرأة من
صعدة، اليمن، 2015.⁵

في عام 2015، انقطعت الموارد الغذائية والوقود والإمدادات الطبية عن سكان عدن في اليمن لعدة أشهر. الصورة: محمد طالب / أو كسفام

فشلت الكثير من الحكومات والجماعات المسلحة فشلًا ذريعًا في ضمان احترام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان لحماية المدنيين، وهذا ما تسبب، جنبًا إلى جنب مع التقصير في القيام بعمليات سلام فعالة، في حجم المعاناة الإنسانية الكبير الذي دفع الكثير من الناس حول العالم إلى النزوح القسري وقوض السعي لتحقيق التنمية المستدامة. سيكون الالتزام الحقيقي بتغيير هذا الوضع هو أهم إرث للقيمة العالمية للعمل الإنساني.

ضمان احترام القانون الدولي الإنساني

يتعين على زعماء العالم الالتزام بوضع نهاية للعنف ضد المدنيين، ليس فقط من خلال الالتزام بالانضمام إلى الحملة العالمية لوقف اضمحلال القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان كما اقترح الأمين العام للأمم المتحدة. تزعم جميع الحكومات أنها تدعم القانون الدولي، ولكن الحقيقة، بالنسبة للكثيرين، هي خفوت صوت دعمهم، بسبب مصالحهم السياسية والتجارية.

لن يعني الاشتراك في الحملة العالمية شيئًا ما لم يلتزم زعماء العالم بـ:

• وقف الدعم الأمني أو العسكري، بما في ذلك نقل الأسلحة، التي من المرجح أن تسهل انتهاكات القانون الدولي الإنساني أو تتغاضى عنها. علاوة على ذلك، في حين يجب على الحكومات أن تستخدم نفوذها الدبلوماسي للضغط على جميع الأطراف من أجل احترام القانون الدولي الإنساني، يجب ألا تقترح تصريحاتهم وزياراتهم أي دعم لهذه الانتهاكات أو عدم الاكتراث بها، أو تعتبر أن انتهاكات القانون الدولي الإنساني أقل أهمية من مصالحهم التجارية أو أمنهم. وينبغي أن تقترن المساعدة الأمنية بآليات من شأنها تعقب الضحايا المدنيين ودعم المتلقين في الامتثال للقانون الدولي الإنساني. والأهم من ذلك، يجب ألا تستخدم الجهات المانحة للأمن مقولة عدم وجود أدلة قاطعة على جرائم الحرب لتجنب قطع المساعدات الأمنية، في الوقت الذي يطرح فيه بقوة اتساع انتشار نمط الأضرار الإنسانية، مقترناً بأدلة أخرى من الميدان، وجود هذه الانتهاكات. يتضمن هذا الالتزام أن يقود الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن من الجبهة الأمامية. يجب عليهم أيضاً الامتناع عن استخدام الفيتو في الحالات التي ترتكب فيها الأعمال الوحشية الجماعية، وينبغي على جميع الدول الأعضاء أن يعلنوا تأييدهم لمدونة قواعد السلوك المتعلقة بعمل مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، أو جرائم حرب.

• الاتفاق على إنشاء آلية دولية مستقلة لتقصي الحقائق في أي وجميع حالات النزاع المسلح التي تسفر عن أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين، كوسيلة لتحسين الامتثال إلى القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. جعل جميع التحقيقات الوطنية المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي الإنساني، علنية.

• التأكد من أن رصد أضرار المدنيين في النزاعات المسلحة هو أولوية رئيسية على أجندة كل جلسة افتتاحية للجمعية العامة للأمم المتحدة.

• وضع معايير دولية قوية تحد من استخدام الأسلحة المتفجرة واسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان، حيث تلحق ضرراً شديداً بالأفراد والمجتمعات وتدمر البنية التحتية الحيوية. ينبغي على جميع الأطراف استعراض وتعزيز السياسات والممارسات الوطنية المتعلقة باستخدام الأسلحة المتفجرة وجمع وتوفير البيانات ذات الصلة، من خلال تتبع وتسجيل حالات الضحايا المدنيين.

• الامتثال الصارم لمعاهدة تجارة الأسلحة، التي يمكن أن تساعد في حماية المدنيين حتى في أصعب الحالات، وذلك عن طريق اتباع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في جميع القرارات المتعلقة بنقل الأسلحة.

معاهدة تجارة الأسلحة

• على جميع الدول التي لم تصبح بعد طرفاً في المعاهدة، أن تنضم إليها وأن تدمجها في تشريعاتها الوطنية، في أقرب وقت ممكن.

• يجب على الدول الأطراف أن تنفذ المعاهدة بصراحة، مع إعطاء الشواغل التجارية أهمية ثانوية من أجل إعلاء القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأن تُقدم التقارير المتعلقة بتنفيذ المعاهدة والتقارير السنوية عن نقل الأسلحة، في الموعد المحدد وبشكل علني، لضمان أن يساعد الاستعراض النظير للدول، والتدقيق العام من جانب البرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني على تحسين تنفيذ المعاهدة.

- **التأكيد على التزامهم بتسهيل وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن إلى المتضررين في الوقت المناسب وتأمين الحماية لهم، دون أية عقبات تنتج عن التكتيكات العسكرية غير المتناسبة أو العوائق البيروقراطية غير المنطقية.**
- **ينبغي على الأطراف المشاركة في العمليات العسكرية الالتزام بتسجيل وتتبع وتحليل الخسائر في صفوف المدنيين، وتعديل سلوكهم وفقاً لذلك لتقليل الأضرار التي تلحق بالمدنيين وغيرها من الأضرار الجانبية.**
- **دعم الحماية والمطالبة بمركزيتها في جميع الأعمال الإنسانية، بما يشمل الحكومات نفسها والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.** وهذا يتطلب وضع وتنفيذ استراتيجيات الحماية الشاملة التي تعتمد على الأدوار التكميلية للمجتمعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، والوكالات الإنسانية، وقوات حفظ السلام، والدبلوماسيين، حسب الاقتضاء، وتنسيق أعمالهم لتحسين سلامة المدنيين. وينبغي مساءلة كل من ممثلي أمين عام الأمم المتحدة الخاصين في كل أزمة، والفرق القطرية الإنسانية، للتأكد من حدوث ذلك.
- **التأكيد مجدداً على المبادئ الإنسانية الأساسية، بما في ذلك عدم التحيز الذي لا يُميز في حماية حقوق المعرضين للخطر على أساس الجنسية أو العرق أو النوع الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الطبقة أو الآراء السياسية، وينص على أن العمل الإنساني يجب أن يكون مستقلاً وبعيداً عن النفوذ السياسي.**
- **تطبيق هذه المبادئ الإنسانية بضمير وأمانة في هذا الوقت من النضال العالمي ضد التطرف العنيف والإرهاب، بحيث لا تؤثر مكافحة التطرف العنيف أو الإرهاب على مكان وزمان توفير المساعدات الإنسانية، وبأن تتم مساعدة الناس على أساس الحاجة فقط؛ وبحيث تشمل تشريعات وسياسات مكافحة الإرهاب استثناءات إنسانية من أجل منع العواقب غير المقصودة للمساعدات الإنسانية؛ وعلى وجه التحديد، عندما يتم اختيار دعم منظمة من المنظمات المحلية، يجب عدم تجاهل المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص المتضررين في كل أزمة، في حين تؤخذ مخاطر أخرى في الحسبان، بما فيها المخاطر المالية.**
- **الترويج لتحسين الوقاية والتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك ضمان وفاء الحكومات والمنظمات غير الحكومية بتعهداتها تجاه نداء الحماية لعام 2013 حول العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ، وتقديم التزامات ملموسة لتنفيذ خارطة الطريق لهذا النداء، وتقديم الدعم الكامل لتنفيذ المبادئ التوجيهية العالمية، مثل المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات حول إدماج التدخلات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في العمل الإنساني.**

القيادة العالمية من أجل منع وإنهاء النزاعات

"إن شعب جنوب السودان بحاجة ماسة إلى وضع نهاية لهذه الحرب. إن جنوب السودان على وشك الانهيار. والسبيل الوحيد لمواجهة ذلك هو إنهاء انتهاكات وقف إطلاق النار، وضمان سلام دائم، والبدء في إعادة بناء البلد.

زلاتكو جيجيك، أو كسفام، جنوب السودان

يوجد لدى زعماء العالم مجموعة من السياسات المتاحة أمامهم أوسع من المقترحات المهمة الخاصة بالعمل السياسي المستمر والمبكر، المدرج في *أجندة الإنسانية* التي طرحها الأمين العام. وينبغي على القادة أيضاً معالجة أسباب النزاعات، بما يتضمن إنكار الفقر، وعدم المساواة، وانتهاكات حقوق الإنسان، وعدم المساواة بين الجنسين، والضغوط البيئية المرتبطة بالمناخ. كما يجب أن يركزوا خلال ذلك على الأجندة الخاصة بالمرأة والسلام والأمن التي أكدت عليها الأمم المتحدة عام 2015.

لقد حدد الأمين العام عدداً من الاحتياجات التي يتعين على زعماء العالم أن يضعوها ضمن أولوياتهم:

- التماس حلول للنزاعات بطرق لا تشمل المتضررين فحسب، ولكن أيضاً تستجيب لقيادتهم قدر الإمكان - بما في ذلك المشاركة الفعالة للنساء والمجموعات النسائية في عمليات السلام جميعها، التي يدعمها التدريب في مجال المناصرة وتوفير الدعم التقني والمالي الكافي.
- بناء وحدة سياسية لمنع حدوث النزاعات وعدم الاقتصار على مجرد الاستجابة، بما في ذلك من خلال عقد مجلس الأمن لاجتماعات شهرية لتحديث المعلومات حول جميع الحالات والاحداث المثيرة للقلق.
- الاستثمار في تحليل المخاطر والتصرف مبكراً على أساس نتائجها قبل تدهور الأوضاع، بما يشمل قبول المساعدات المبكرة من الشركاء على المستوى الثنائي والإقليمي والدولي، حسب الحاجة، لمنع المعاناة.
- العمل على استدامة المشاركة الدولية في حل النزاعات، بما يشمل الاستخدام المنهجي لمجموعات الاتصال الإقليمية والدولية في الأوضاع الضعيفة وأوضاع ما بعد انتهاء النزاع، لإبقاء الاهتمام السياسي والاستثمار المستدام على المدى الطويل.

"عدم إغفال أحد"



"أصبحت بالرصاصة
ثلاث مرات ورأيت
الناس يُقتلون أمام
عيني. أنا على استعداد
لمواجهة خطر السفر
إلى أوروبا من أجل
مستقبل أطفالي".

أحمد محمد، وهو أب سوري
لاجئ ولديه طفلين. الزرقاء،
الأردن، 2015.⁷

صورة: سام تارلينغ/ أوكسفام

في سبتمبر 2015، تعهد زعماء العالم بـ "عدم إغفال أحد"، مع موافقتهم على الوفاء بأهداف التنمية المستدامة لعام 2030. ولكن، في الواقع، تم إغفال ملايين الناس بسبب فشل العالم في الاستجابة بفعالية لتزايد أعداد اللاجئين والمهاجرين والنازحين نتيجة لمجموعة مختلفة من العوامل.

إنه لأمر مأساوي على نحو خاص أن تتعقد القمة العالمية للعمل الإنساني في ظل صفقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي في مارس/آذار 2016، أدت إلى تفويض سمعة الطرفين كقادة في العمل الإنساني. إن المفوضية الأوروبية هي ثاني أكبر مانح إنساني في العالم. أما تركيا، وإذا كان دعمها للاجئين السوريين على أراضيها متضمنًا، فهي تقع في الموقع الرابع.⁸ لكن المساومات على حقوق اللاجئين - بسبب عدم القدرة على التوصل إلى اتفاق سياسي لإدارة تدفق اللاجئين والمهاجرين بطريقة تصون، وتعطي الأولوية، لحقوق النساء والرجال والأطفال - هي سابقة خطيرة يجب أن يرفضها بقية العالم.

تقاسم المسؤولية العالمية تجاه اللاجئين والنازحين

يتعين على زعماء العالم أن يلتزموا التزامًا فعالاً باحترام اتفاقية اللاجئين لعام 1951 والبروتوكول الملحق بها، فالاتفاقية تمثل الحد الأدنى الأساسي لاستجابة عالمية لائقة تجاه النزوح (بما يتضمن أن تقوم جميع الدول التي لم توقع أو تصادق بعد على الاتفاقية والبروتوكول، بالتوقيع أو التصديق على الفور).

وينبغي على زعماء العالم أيضاً أن يعلنوا أنهم لن يقوضوا القانون الدولي إطلاقاً من خلال مساومة الحكومات أو المنظمات الإقليمية الأخرى لاتخاذ أي إجراء فيما يتعلق باللاجئين مقابل المال أو مقابل تنازلات سياسية. يجب أن يطبق هذا في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، وجميع أعضائه وجميع الدول التي تتفاوض للانضمام إليه.

وفي المقابل، يتعين على زعماء العالم تقاسم المسؤولية على نحو عادل لمعالجة تحركات اللاجئين والنازحين واسعة النطاق - مع البلدان الغنية التي تسهم أكثر بكثير من غيرها، ومع جميع الدول التي تقي باتفاقية اللاجئين لعام 1951 والبروتوكول الملحق بها، وذلك من خلال تقديم الملاذ لأولئك الفارين من النزاع العنيف والاضطهاد. ويجب أن تشمل هذه المسؤولية المشتركة الجديدة الالتزامات التالية:

أزمات تم تجاهلها

في نيجيريا والنيجر والكاميرون وتشاد، هناك أكثر من 2.8 مليون شخص شردوا نتيجة العنف المرتبط ببيكو حرام. وتُعد منظمة أوكسفام واحدة من الوكالات العديدة التي استجابت للأزمة التي سمتها الأمم المتحدة "أزمة تم تجاهلها في منطقة مهمة"⁹.

• التأكد من أن بإمكان جميع الناس الذين أُجبروا على الفرار من منازلهم الوصول إلى بر الأمان من خلال السبل القانونية الآمنة، بما في ذلك: التوسع في توطين اللاجئين من جميع أنحاء العالم، وعلى سبيل المثال لا الحصر، من النزاع المدمر في سوريا؛ توسيع وتبسيط إجراءات لم شمل الأسر المشتتة بسبب النزوح؛ دعم انتقال اللاجئين من بلد إلى آخر لتأكيد مشاركة الدول بنصيبها العادل من المسؤولية؛ زيادة التأشيرات الإنسانية؛ وإرشاد السفارات والقنصليات في الدول المعنية لدعم الأشخاص الذين يتقدمون بطلبات للحصول على اللجوء.

• دعم حق طلب اللجوء، بحيث يتمكن كل فرد من الوصول إلى الإجراءات العادلة والإنسانية لتحديد أهليته للحماية الدولية.

• حماية وتعزيز حقوق اللاجئين، بما في ذلك حق العمل والتعليم وجميع الخدمات الأساسية في بلدان اللجوء، مع وجود أطر قانونية فعالة لضمان ذلك.

• إعطاء قدر أكبر من الدعم المالي والتقني للبلدان المضيفة ذات الدخل المنخفض والمتوسط بتمويل طويل الأجل، للمساعدة في تلبية الاحتياجات الأساسية لكل من المجتمعات النازحة والمضيفة - وينبغي الاعتراف بكل من المجتمعات النازحة والمضيفة كأطراف أساسية في "دوائر التنمية"، وهذا يتطلب تطوير وتنفيذ البرامج التي تتخذ نهجاً تنموياً لمساعدة النازحين في إيجاد سبل العيش التي تعود بالنفع عليهم وعلى المجتمعات المضيفة على حد سواء، بالإضافة إلى دمج التخطيط الإنمائي على جميع المستويات، بما في ذلك توفير الخدمات الأساسية؛

• القيام بإجراءات عادلة وسريعة لتحديد وضع عودة النازحين، والامتناع عن إعادتهم إلى مناطقهم أو بلدان المنشأ قبل التأكد من أنهم سيكونون في أمان.

تغيير حياة الناس

أول المستجيبين
بسرعة

بعد أن أدى زلزال نيبال في أبريل/نيسان 2015 إلى تدمير 90% من المنازل في حي غوركا، قام متسلقو الجبال النيباليين بمساعدة الناس بتوفير المأوى والغذاء. ودعمت منظمة أوكسفام أكثر من 100 ألف شخص من خلال منظمات محلية.¹⁰



حاملون يسلمون إمدادات الإغاثة سيراً على الأقدام بسبب الانهيارات الأرضية التي منعت الوصول إلى المناطق النائية، في أعقاب زلزال نيبال عام 2015. صورة: سام سييكت/ أوكسفام.

إذا كان زعماء العالم جادين حقاً في منع حدوث الأزمات والاستجابة لها، فإن عليهم أن يضعوا الموارد والثقل السياسي وراء حملة لاحتضان الناس المحليين والمنظمات المحلية – أي المجتمع المدني، والحكومة حيثما أمكن - كشركاء حقيقيين في مجال العمل الإنساني. يجب أن يوضحوا أن تطبيق "التسوية الكبرى" حول الكفاءة، التي طورها الفريق الرفيع المستوى للأمين العام للأمم المتحدة، يجب أن يضمن سهولة وصول التمويل المباشر إلى خط المواجهة والمستجيبين الوطنيين قدر الإمكان.

تعتقد منظمة أوكسفام، كمنظمة قائمة على الحقوق، أن على الناس الأكثر تضرراً من الأزمات أن يتخذوا القرارات الخاصة بهم. ينبغي على العمل الإنساني أن يحول السلطة والموارد والمسؤولية، عند الاقتضاء، من الأطراف الدولية الفاعلة (وكالات الأمم المتحدة، ومنظمة أوكسفام وغيرها من المنظمات الدولية غير الحكومية، والصليب الأحمر / الهلال الأحمر) إلى الجهات المحلية الفاعلة (الحكومات الوطنية والمحلية، والفروع المحلية للصليب الأحمر / الهلال الأحمر، والمنظمات الوطنية والمحلية غير الحكومية، والمجموعات المرتكزة في المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات النسائية).

الأزمات التي تسببها الكوارث الطبيعية

يصدق ذلك بشكل خاص على البلدان المعرضة لكوارث طبيعية تتصاعد فيها الخسائر البشرية والاقتصادية. في العقد الأخيرين، تضرر ما يعادل 218 مليون شخص سنويًا بسبب هذه الكوارث، وتجاوزت الخسائر السنوية للاقتصاد العالمي الآن 300 مليار دولار.¹¹ في هذا السياق، يعتبر تحويل السلطة والموارد والقيادة - حيثما أمكن - إلى الجهات المحلية الفاعلة، بما في ذلك الحكومات الوطنية والمحلية، أمرًا منطقيًا لعدد من الأسباب. إن السكان المحليين هم بالفعل أول المستجيبين عندما تقع الأزمة ويعرفون الحالة والسياق، كالمعايير الاجتماعية، والديناميات الثقافية والدينية والعرقية التي من المهم أخذها بعين الاعتبار عند الاستجابة. وفي العادة، تقل في هذه الحالة تكاليف العمل، والنفقات العامة، ونفقات البدء، والإمدادات، والسفر، والإقامة، والأمن.

بيئة النزاع

على أن هناك اعتماد أكبر من أي وقت مضى على الشركاء المحليين للوصول إلى مناطق غير آمنة في بعض حالات النزاع. على الرغم من أن قدرات المنظمات المحلية تختلف إلى حد كبير من نزاع إلى آخر، فإن عمال الإغاثة المحليين هم غالبًا في أفضل موقع يؤهلهم للتحرك خلال التوترات العرقية أو الطائفية بقدر من الحساسية والمعرفة المحلية. ففي العراق، على سبيل المثال، تعمل منظمة REACH، وهي منظمة شريكة لأوكسفام، وسط الانقسامات الطائفية والسياسية، وتقدم المساعدة من خلال الاعتماد على معرفة السياق المحلي وفريق عمل متنوع من جميع الخلفيات العرقية. بطبيعة الحال، يجب على المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية أن تثبت في كل نزاع أنها غير متحيزة؛ فكونها محلية أو دولية لا يضمن ذلك.

التكامل

كما قال الأمين العام للأمم المتحدة، ينبغي أن يكون العمل الإنساني محليًا قدر الإمكان ودوليًا عند الضرورة. وستبقى قدرة الوكالات الدولية لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية أمرًا حيويًا، ليس أقله عندما تُرهق الكوارث الطبيعية القدرات الوطنية أو تدمرها النزاعات. ولكن المنظمات الدولية غير الحكومية يجب أن تدعم أيضًا المجتمع المدني المحلي وتساعد، وتعمل حيثما لزم على تيسير وتجميع المجتمع المدني المحلي. كما يجب على كل من المنظمات الدولية غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة، زيادة تركيزها على تعزيز قدرات الفاعلين المحليين وإقامة شراكات قوية وفعالة يضطلع خلالها الممثلون المحليون بدور رئيسي في صنع القرار في جميع المراحل، من مرحلة تقييم الاحتياجات ثم خلال مرحلة تصميم المشروع ووصولاً إلى مرحلة تنفيذه وتقييمه.

باختصار، يجب على الجهات الفاعلة الدولية، بما فيها منظمة أوكسفام، بذل المزيد من الجهد لإدراك القدرات المحلية، والإقرار بالخبرات والقدرات المختلفة التي تضيفها كل جهة فاعلة إلى العمل، ويجب أن تكون منفتحة للتعلم المتبادل لبناء نظام يقوم على قوة الشراكات التعاونية. للقيام بذلك، تحتاج الجهات الفاعلة المحلية إلى تمويل أساسي لمساعدتها على النمو بصورة مستدامة؛ بما في ذلك مساعدتهم على تطوير تمويلهم من مصادر محلية، حيثما أمكن.

القيادة المحلية للعمل الإنساني

تمويل المستجيبين المحليين

تلقت الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك الحكومات الوطنية، 1.87٪ فقط من

المساعدة الإنسانية الدولية بين عامي 2007 و2013.

يجب على قادة العالم، والجهات المانحة والوكالات الإنسانية - بل جميع الجهات الفاعلة المجتمعة في مؤتمر القمة - أن تضع خطة جديدة وفريدة لبناء قيادة للعمل الإنساني محلية ووطنية، تضم كلاً من المجتمع المدني المحلي والحكومات - بحيث يظل العمل الإنساني محلياً قدر المستطاع ودولياً حسب الضرورة. ويجب أن يتضمن ذلك التزامات جديدة:

- زيادة جوهرياً لدعم المناهج ذات القيادة الوطنية التي تستهدف التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها، بما في ذلك تأمين تمويل أساسي لعدة سنوات موجه مباشرة إلى المنظمات المحلية؛ والالتزام بتقديم 10% على الأقل من التمويل الإنساني إلى المنظمات الوطنية أو المحلية مباشرة بحلول عام 2020؛ وتبسيط وتنسيق عمليات التعاقد لدى الجهات المانحة والأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية؛ جعل الأموال التي تجمعها الأمم المتحدة على أساس قطري متاحة بسهولة وبسرعة أمام المنظمات الوطنية غير الحكومية، بحيث تحصل على ما يتجاوز نسبة 16% الممنوحة لهم حالياً؛¹² ودعم تنمية الأموال الجديدة المجمععة التي يجري جمعها بقيادة المنظمات غير الحكومية لصالح موارد الجهات الفاعلة المحلية؛
- إعطاء الأولوية لإشراك الجماعات النسائية المحلية من أجل العمل في مجال المساعدة الإنسانية والحماية. وهذا يتطلب وضع خطة تقوم على نقاط القوة الأساسية لدى هذه المجموعات ودوائرها، والاستثمار في قدراتها؛ وتعزيز مشاركتها الكاملة وقيادتها في مجال العمل الإنساني، بدءاً من التخطيط إلى التقييم والدروس المستفادة، وفي جميع الموضوعات من بناء المرونة إلى الاستجابة للطوارئ؛ وضمان الدعم المالي المخصص لذلك؛
- تعزيز القدرات التقنية والتنظيمية للجهات الفاعلة المحلية ووضع استراتيجيات مشتركة للتدخل الإنساني، لضمان اعتبار المنظمات المحلية غير الحكومية شركاء متساويين، وليس مجرد منفذين.
- تعقب الدرجة الثانية والثالثة للتمويل التي توجه إلى الجهات الفاعلة المحلية، بغية فهم كمية ونوعية هذا التمويل.

مساعداة أكثر فعالية وأكثر خضوعا للمساءلة

- يجب أن يضمّن زعماء العالم قدرة المتضررين من الأزمات، وخاصة الفئات الضعيفة والذين يواجهون التمييز، على صنع القرارات التي تؤثر عليهم، ومنح المتضررين فرصة اختيار المساعدات التي يحصلون عليها، بما في ذلك البرامج القائمة على أساس نقدي.
- التأكيد من أن جميع تدخلات العمل الإنساني تؤيد المساواة بين الجنسين من خلال معالجة الاحتياجات الاستراتيجية والعملية للرجال والنساء والفتيان والفتيات. ينبغي أن تستخدم الجهات المانحة مؤشر النوع الاجتماعي لدى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، أو مؤشر العمر-النوع الاجتماعي،¹⁴ عند تقييم المقترحات ورصد تنفيذها بناء على ذلك.
 - جمع واستخدام الأدلة لتصميم الاستجابات الأكثر فعالية وكفاءة من ناحية التكلفة قدر الإمكان، مع الأخذ في الاعتبار لكل من الأهداف الفورية والأهداف الطويلة الأجل لتلك الاستجابات، والتي قد تشمل الاستثمار في القدر من أجل المستقبل.
 - من أجل تحسين الشفافية والمساءلة، يجب على الممولين أن يلتزموا بتتبع منحهم منذ بداية السلسلة وحتى الوصول إلى المُنفذ النهائي.

استثمر في الإنسانية



صورة: أبي جيتاهون / أوكسفام.

"لقد كانت هناك حالات جفاف أخرى. ولكن هذه أسوأ حالة رأيتها في حياتي. ما زلنا ننتظر هنا للحصول على الدعم".

فتومة حوسي، وهي أم إثيوبية فقدت جميع الأغنام والماعز لديها البالغ عددهم 300، ما عدا سبعة فقط، خلال حالة الجفاف الحالية، سبتي، إثيوبيا، 2016.¹⁶

لا يختار عالم نبيل بين تقديم تمويل كاف للاستجابات في حالات الطوارئ وبين منع وقوع الأزمات الإنسانية في المقام الأول. فكلما زاد الاستثمار لمنع حدوث الكوارث واتخاذ إجراءات مبكرة لمعالجتها، كلما قلّت الحاجة إلى تمويل الاستجابات عند حدوثها.

المسؤولية الوطنية

ينبغي على جميع الدول الضعيفة أو المعرضة للكوارث أن تعطي الأولوية للاستثمارات اللازمة للحد من المخاطر، في ما يتجاوز مسؤوليتها في ضمان وصول مواطنيها إلى المساعدات الإنسانية والحماية. يجب أن يشمل هذا وضع استراتيجيات وطنية للحد من الفقر، تضم خططاً واضحة لإدارة المخاطر من كافة أشكال الصدمات، مثل الكوارث الطبيعية أو العنف أو الأحداث السياسية والاقتصادية المفاجئة، والضغطات ذات المدى الطويل كالتغير البيئي، بالإضافة إلى تحديد الحد الأدنى للحماية الاجتماعية للمواطنين وزيادة الاستثمار في الحماية الاجتماعية.

التضامن الدولي

ينبغي على الجهات المانحة الدولية أن تتخذ مناهج استراتيجية ومرنة وطويلة المدى لمساعدة الدول الهشة والضعيفة بدعم تقني ومالي أكبر، يتجاوز تلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية، بصورة أكبر بكثير مما عليه الحال الآن. وعليهم، بوجه خاص، القيام بما يلي:

- الالتزام بتجاوز الهدف الحالي وهو تركيز 1% من المساعدة الإنمائية الرسمية على التأهب والحد من مخاطر الكوارث بحلول عام 2020 - عن طريق الالتزام بتوفير 5% من المساعدة الإنمائية الرسمية، بما يتفق مع الخطط الوطنية للبلدان الشريكة، للحد من مخاطر الكوارث بحلول ذلك التاريخ.

التمويل لتحقيق المرونة
في مقابل كل 100 دولار أنفق على المساعدات التنموية، يتم استثمار 40 سنناً فقط في حماية تلك المساعدات من آثار الكوارث.

- الوفاء بالالتزام باتفاقية باريس في ديسمبر/كانون الأول 2015 حول "زيادة أموال التكيف بصورة أعلى من المستويات الحالية" بحلول عام 2020، "نظراً للحاجة إلى موارد عامة وترتكز على المنح، من أجل التكيف"، وبخاصة في البلدان والمجتمعات الأقل نمواً والأكثر ضعفاً. وعليهم، بعد عام 2020، وضع هدف يتحدد كمياً لتمويل عملية التكيف من أجل مساعدة المجتمعات المحلية على التكيف مع الظروف المتغيرة والحيلولة دون خروج آثار أزمة المناخ عن السيطرة.

- تقديم تمويل مرن على المدى الطويل، بما في ذلك خطوط تمويل محددة لدعم الاستجابة المبكرة للجفاف بطيء الظهور، والسماح للبرامج التي تتناول المرونة في حالات النزاع من التكيف مع الطفرات الجديدة في حالات العنف. وضع قواعد واضحة للمشاركة في مسؤولية تمويل الإجراءات المبكرة ما بين التنمية، والتكيف الإنساني، وتغير المناخ. يجب أن تكون المناشدات التي تقودها الأمم المتحدة، حول الأزمات التي طال أمدها، متعددة السنوات وتسعى إلى اتباع رؤية متعددة

السنوات بشأن قياس التأثير (بدلاً من المعلومات) وبشأن الاستثمارات الأولية لتعزيز قدرات الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية؛

• تصميم وتطوير كل برنامج من برامج المعونة ليضع في حسابه المخاطر التي تواجه البلدان المعرضة للكوارث المتكررة – ويجب ان تركز البرامج على رؤية ونهج مشترك بين التنمية والجهات الفاعلة الإنسانية، بما في ذلك المشاركة في تحليل المخاطر والتخطيط المشترك متعدد السنوات الذي يقوم على معلومات حول الصدمات الناجمة عن تغير المناخ كظاهرة النينيو وتقسيم العمل المتفق عليه بشكل متبادل؛

• توضيح أن كل دولار للمعونة في الدول الهشة تحركه احتياجات المتضررين في تلك البلدان، بغض النظر عن الأولويات السياسية للحكومات المانحة – وأن التمويل الموجه للدول الهشة لا يركز - بشكل غير متناسب - على البلدان التي تراها الدول المانحة كأكثر تهديداً لأمنها.

3- التزامات منظمة أوكسفام

الابتكار

تسعى منظمة أوكسفام الى تعلم الدروس من كل أزمة جديدة. فعندما ضربت أعاصير متتالية الفلبين في السنوات الأخيرة، وزعت أوكسفام بطاقات فيزا مدفوعة مسبقاً لمساعدة الناس على تلبية احتياجاتهم الأساسية، ووجدت أن 45% من مستخدمي البطاقات أبقوا بعض الأموال على بطاقاتهم بوصفه 'مالاً خاصاً بالطوارئ المتعلقة بالكوارث' استعداداً



موظفو منظمة أوكسفام يحضرون القسائم لتوزيع الإغاثة الطارئة على الأسر في دابانتايان في شمال سيبو، 2013. صورة: بولو رويز.

تعمل منظمة أوكسفام بالفعل مع أكثر من ثمانية ملايين شخص يكافحون الأزمات الإنسانية، وكانت إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية الموجودة في موقع القلب من الإصلاحات الإنسانية خلال السنوات العشرين الماضية. لكنها ملتزمة بأن تكون جزءاً من عملية التغيير الأساسية اللازمة لتحسين كفاءة وفعالية وشفافية المساعدات الإنسانية، للتأكد من وصول أكبر قدر

ممكن من الموارد إلى المتضررين وإلى تلك المنظمات التي تعمل معهم على أرض الواقع مباشرة. ستعمل أوكسفام بجهد في الفترة التي تسبق القمة لمواصلة تطوير وتنقيح واستكمال التزاماتها، والانضمام إلى الآخرين حيثما أمكن لتحقيق أقصى تأثير ممكن والمساهمة في الالتزامات الأساسية للمائدة المستديرة رفيعة المستوى. وتحقيقاً لهذه الغاية:

تؤيد منظمة أوكسفام ميثاق من أجل التغيير وتلتزم بالعمل مع الآخرين لإعطاء دور أكبر للقيادة المحلية في العمل الإنساني، بما في ذلك:

• توجيه 30 في المئة على الأقل من تمويلها الإنساني إلى المنظمات المحلية غير الحكومية مباشرة بحلول مايو 2018.

• المصادقة والتوقيع على مبادئ الشراكة التي أدخلها المنهاج الإنساني العالمي عام 2007؛

• تبسيط ومواءمة احتياجات المنظمات غير الحكومية من أجل الشركاء؛ وتحديداً: تقييم القدرات، وتقديم مقترحات للتمويل ومتطلبات إعداد التقارير، والالتزام بعدم سؤال أي من الشركاء بأكثر ما تسألها جهاتها المانحة لمنظمة أوكسفام.

• دعم الجهات الفاعلة المحلية لتصبح مؤسسات قوية من شأنها الاستمرار في تحسين دورها ومشاركتها في الاستجابة الإنسانية العالمية الشاملة.

• توثيق أنواع المنظمات التي تتعاون معها منظمة أوكسفام ضمن الاستجابة الإنسانية، ونشر هذه الأرقام في الحسابات العامة باستخدام تصنيف معترف به مثل تصنيفات تقرير المساعدة الإنسانية العالمية في الوقت الفعلي، أو معيار المبادرة الدولية لشفافية المعونة.

• إعطاء مبالغ كافية للمنظمات المحلية غير الحكومية من أجل تغطية التكاليف الإدارية الأساسية والبرنامج المباشرة، ونشر النسبة المئوية لتمويل أوكسفام الإنساني للمنظمات المحلية غير الحكومية لبناء القدرات بحلول مايو/أيار 2018.

• الالتزام بتقديم المنظمات غير الحكومية الشريكة لها للجهات المانحة المباشرة الخاصة بها بهدف وصولهم إلى التمويل المباشر؛

• معالجة الآثار السلبية لتعيين موظفي المنظمات غير الحكومية الوطنية، ووضع سياسة تعويضات عادلة للمنظمات المحلية عند خسارة الموظفين المهرة إذا/عندما تعاقبت منظمة أوكسفام مع موظفي منظمة محلية؛

• إشراك الشركاء المحليين في تصميم البرامج منذ البداية، وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرارات ورصد برامج أوكسفام وسياسات الشراكة؛

• ستقوم منظمة أوكسفام بتعزيز دور الفاعلين المحليين والإقرار بعملهم، عند تواصلها مع وسائل الإعلام الدولية والوطنية ومع الجمهور.

سوف تؤكد أوكسفام مجدداً مركزية الحماية في جميع أعمالها الإنسانية، وستعمل بشكل استباقي للحد من العنف والإكراه وسوء المعاملة ضد السكان المدنيين، بما في ذلك جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، وضمان احترام القانون الإنساني الدولي، بما يتضمن:

- تنظيم حملات من أجل رصد أفضل للقانون الدولي الإنساني وتحسين الامتثال له في جميع الأزمات ذات الصلة؛
- زيادة مشاركتها مع المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان، كشركاء لها، والمساهمة في حملات معينة لدعم القانون الدولي الإنساني.
- تدريب جميع العاملين في المجال الإنساني بمنظمة أوكسفام لفهم الحماية - بما في ذلك معرفة القانون الدولي الإنساني، والمبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة للوكالات بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي - ولامتلاك المهارات والقدرات والأدوات الأساسية اللازمة للمساعدة على حماية المدنيين بشكل أكبر، والاستمرار في زيادة الاستثمار في برامج الحماية القائمة على المجتمع المحلي.
- التأكد من أن جميع الاستجابات الإنسانية تقوم على المعرفة المستقاة من تحليلات مستمرة حول الحماية، بما في ذلك التحليلات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، وأن تشمل جميع الاستراتيجيات ذات الصلة بإجراءات لمنع ومواجهة كل أشكال العنف وسوء المعاملة بما فيها العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ وعلى سبيل المثال، من خلال تسهيل إحالة الناجين إلى الخدمات المتخصصة والطوارئ؛
- توفير الوسائل اللازمة للموظفين المسؤولين عن وضع السياسات، في كل أزمة، للمساعدة في التأثير على الحكومات الوطنية وغيرها، بما في ذلك حول الحماية؛
- السعي لضمان وجود 30 في المئة على الأقل من النساء ضمن موظفيها في كل أزمة؛
- تقييم جميع الاستجابات الإنسانية لمنظمة أوكسفام في الحالات المتأثرة بالنزاعات: تقييم أثرها على حماية المدنيين، وتبادل معرفتها بشكل علني مع الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى.
- سوف تدعم منظمة أوكسفام الجهود المتجددة لمنع النزاعات وحلها، بما في ذلك:
- المشاركة الوثيقة مع منظمات حقوق المرأة بما يخص السلام والأمن، بما يتضمن دعم مشاركتها الاستراتيجية في محادثات السلام والوساطة والحل؛
- دق ناقوس خطر الأزمات الناشئة، والتأكد من إيصال أصوات الناس المتضررين والمجتمع المدني المحلي إلى مراكز السلطة وصناع القرار.
- سوف تستجيب منظمة أوكسفام للأزمة المتفاقمة التي تواجه النازحين واللاجئين والمهاجرين في بلدانهم الأصلية، وفي البلدان التي يعبرها العديد منهم، وفي البلدان التي يسعون فيها إلى الحماية، بما يتضمن:

- زيادة استثمارها في تنظيم الحملات مع منظمات المجتمع المدني الأخرى بشكل جوهري، لدعم حقوق النازحين واللاجئين والمهاجرين، ولتتحمل جميع البلدان مشاركتها العادلة في المسؤولية العالمية بدعمهم واستضافتهم. وهذا يشمل تنظيم حملة تدعو إلى التزامات ملموسة من جانب الحكومات لتيسير وصولهم إلى سبل العيش والعمل والتعليم، وأن تستقبل الدول الغنية عددًا من اللاجئين أكبر كثيرًا مما تستقبله حاليًا، وذلك في الفترة التي تسبق قمة الأمم المتحدة حول معالجة تحركات اللاجئين والمهاجرين الواسعة، المقرر عقدها في سبتمبر/أيلول 2016، وبعدها؛
- المساهمة في معالجة الفقر، وعدم المساواة، والأزمات الإنسانية، التي تسهم في دفع الناس إلى الهجرة والنزوح القسري، وذلك من خلال برامجها في البلدان ذات الصلة؛
- دعم كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة في البلدان النامية ذات الصلة، التي تستضيف الغالبية العظمى من اللاجئين في العالم، بما يتضمن السعي لدعم حق اللاجئين في العمل وسبل العيش المستدامة للجميع؛
- استخدام خبرة برامجها للمساهمة في فهم فوائد التنمية بشكل أكبر، فضلاً عن تحديات الهجرة الجماعية.
- مواصلة توسيع برامجها الجديدة في بلدان أوروبية مختارة لدعم اللاجئين والمهاجرين؛
- مناصرة دمج قضية النزوح المطول والحلول الدائمة في خطط التنمية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر وأطر عمل الأمم المتحدة الخاصة بالتنمية، وذلك بما يتماشى وأجندة عام 2030، وكذلك في مفاوضات واتفاقات السلام.
- ستدعم منظمة أوكسفام النساء والرجال بأساليب تسهم في تغيير علاقات القوة القائمة على النوع الاجتماعي، في الأوضاع الإنسانية، بما في ذلك:
- ضمان بناء جميع الاستجابات الإنسانية على أساس دراية بتحليل النوع الاجتماعي والعنف القائم على أساسه، مع إدراج أهداف ومؤشرات لقياس مدى تحسن حالة النساء والفتيات، بما في ذلك التدريب الكافي حول النوع الاجتماعي في مجال المعايير الدنيا في حالات الطوارئ وكذلك المبادئ التوجيهية لإدماج تدخلات العنف القائم على النوع الاجتماعي في العمل الإنساني التي أصدرتها اللجنة الدائمة المشتركة للوكالات؛
- زيادة الدعم المالي ومستوى المشاركة مع منظمات حقوق المرأة للانخراط في مجال التأهب الإنساني، والاستجابة، والتأثير - بدءًا بتحليل حول دعم منظمة أوكسفام الحالي لمنظمات حقوق المرأة، بغية وضع علامات محددة من أجل تحقيق تقدم في المستقبل.
- ستعمل أوكسفام داخليًا لتعزيز عملها عبر الرابطة الإنسانية-الانمائية، بما في ذلك:
- ضمان تطوير البرامج القائمة على مخاطر الكوارث، وخاصة في البلدان المعرضة للأخطار الطبيعية المتكررة، بالإضافة إلى تمكين استجابة مرنة؛

- إجراء مراجعة داخلية لاستجابة منظمة أوكسفام للجفاف المتفاجم جراء ظاهرة النينيو، والبحث عن حواجز وحواجز لتحسين الاستجابة، بما في ذلك استخدام أكبر لإدارة دورة الجفاف؛
- التحضير الآن لظاهرة النينيا المحتملة في أواخر 2016.

تلتزم منظمة أوكسفام بالانخراط في التسوية الكبرى بشكل مفيد من أجل تحسين كفاءة الموارد الإنسانية، بما في ذلك:

- تطوير وتنفيذ عملية شفافة لتقدير تكاليف برامج المساعدات ونشرها في تقاريرها السنوية وفي مواقعها على الإنترنت؛
- القيام بمراجعة شاملة، كما تفعل منظمة أوكسفام بالفعل، لتحديد الفرص الإضافية لخفض تكاليف الإدارة أو التكاليف المتكررة، وإبقاء هذه العملية قيد الاستعراض المنتظم؛
- العمل مع الآخرين لإجراء مزيد من التقييمات المشتركة وغير المتحيزة بشأن الاحتياجات؛
- استخدام الدفع المالي النقدي كخيار مفضل في البرامج الإنسانية، ما لم يكن ذلك مناسباً في حالات معينة، بما في ذلك:

- المساهمة في التعلم في القطاع الإنساني، وعلى سبيل المثال: من خلال استضافة "شراكة التعلم النقدي"؛

- ضمان زيادة برنامج التحويلات النقدية للمساهمة في تحقيق نتائج إيجابية للنساء والفتيات والنهوض بحقوق المرأة، من خلال استخدام التقييمات المستمرة القائمة على النوع الاجتماعي لتحديد فوائد هذا البرنامج ومخاطره المحتملة؛

- الاستثمار في قدرات الحكومات الوطنية لتطوير البرامج النقدية وعملية التأهب، وعلى سبيل المثال: من خلال تطوير شبكات الأمان القائمة ونظم الحماية الاجتماعية لبرنامج التحويلات النقدية على نطاق واسع عندما تكون مجدية ومناسبة.

الخاتمة

تتعهد منظمة أوكسفام بهذه الالتزامات لأنها تدرك تماماً أن عليها الاستمرار في التغيير لمواجهة المد المتصاعد للحاجات الإنسانية، ولكي تكون فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة، حيث يحق لملايين الأشخاص المتضررين من الأزمات المطالبة بذلك. يجب على جميع الوكالات الإنسانية - الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية - أن تستمر أيضاً في التغيير.

لكن المسؤولية الأساسية لدعم القانون الدولي ومعالجة الأسباب السياسية للأزمات، تقع على عاتق الدول. مازال النضال مستمرًا لضمان احترام القانون الدولي الإنساني، بعد مرور ما يقرب من 70 عامًا على اتفاقيات جنيف لعام 1949. كما أن النضال من أجل التمسك باتفاقية اللاجئين لعام 1951 يُعد الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى، على الرغم من مرور أكثر من 60 عامًا عليها. وبالطبع، لن تكون القمة العالمية للعمل الإنساني هي نهاية لتلك النضالات. ولكن إذا كان لدى زعماء العالم إرادة حقيقية لتحقيق ذلك، فإن القمة يمكن أن تمهد الطريق أمام تغييرات ملموسة وعميقة، نحن في أمس الحاجة لها.

الحواشي :

- 1 المركز السوري للأبحاث المتعلقة بالسياسات SCPR. (2016). الاغتراب والتقرير الخاص بالعنف 2014: تم الاسترجاع في 4 أبريل 2016 من <http://scpr-syria.org/publications/policy-reports/scpr-alienation-and-violence-report-2014-2>
- 2 أوكسفام. (2016). تحليل الحصة العادلة في الأزمة السورية 2016. تم الاسترجاع في 18 أبريل 2016 من <http://oxf.am/ZnVx>
- 3 مفوضية شؤون اللاجئين. (2015). اتجاهات منتصف السنة 2015. 18 ديسمبر 2015. تم الاسترجاع في 18 أبريل 2016 من <http://www.unhcr.org/56701b969.html>
- 4 ادوية بلا حدود. (2016). جنوب السودان: المعارك في موقع ملكال تؤدي بحياة 18 شخص على الأقل، اثنان منهم موظفان في منظمة أطباء بلا حدود. تم الاسترجاع في 18 أبريل 2016 من <http://www.msf.org/article/south-sudan-fighting-malakal-site-leaves-least-18-dead-two-them-msf-staff>
- 5 الأمم المتحدة. (2016). أجندة من أجل الإنسانية: مرفق من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة من أجل مؤتمر القمة العالمي الإنساني. تم الاسترجاع في 18 أبريل 2016 من <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2282agendaforhumanity.pdf>
- 6 أوكسفام. (2015). المعونة البريطانية والأسلحة البريطانية: هل هي نهج متماسك لليمن؟ تم الاسترجاع في 18 أبريل 2016 من <http://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/british-aid-and-british-arms-a-coherent-approach-to-yemen-577040> وبلوق: <http://www.oxfam.org.uk/blogs/2015/08/yemen-noor-omar-and-the-cave>
- 7 للاطلاع على توصيات منظمة أوكسفام على ذلك، يرجى زيارة الموقع: <https://www.oxfam.org/en/research/women-peace-and-security-keeping-promise>

- 8 أوكسفام. (2015). أزمة اللاجئين السوريين: قضية لن تنتهي. أوكسفام أمريكا. 11 سبتمبر 2015. تم الاسترجاع في 18 أبريل 2016 من <http://www.oxfamamerica.org/explore/stories/syria-refugee-crisis-an-issue-that-is-not-going-away>
- 9 مبادرات التنمية. (2015). تقرير المساعدة الإنسانية العالمي عام 2015. الفصل 3. تم الاسترجاع في 18 أبريل 2016 من <http://www.globalhumanitarianassistance.org/report/gha-report-2015>.
- 10 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (2016). لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية والاستجابة، يناير 2016. تم الاسترجاع في 18 أبريل 2016 من https://www.humanitarianresponse.info/en/system/files/documents/files/lcb_hnro_2016.pdf
- 11 ج. هانسون. (2015). الأنهار والجبال والانهيارات الأرضية: الوصول إلى نيبال البعيدة. مدونة أوكسفام، 30 أكتوبر 2015. تم الاسترجاع في 18 أبريل 2016 من <http://policy-practice.oxfam.org.uk/blog/2015/10/rivers-mountains-and-landslides-reaching-remote-nepal>
- 12 أمانة مؤتمر القمة الإنسانية العالمي. (2015). إعادة بناء الإنسانية: تولى عملية الاستشارة لمؤتمر القمة الإنسانية العالمي. نيويورك: الأمم المتحدة. تم الاسترجاع في 18 أبريل 2016 من <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Restoring%20Humanity-%20Synthesis%20of%20the%20Consultation%20Process%20for%20the%20World%20Humanitarian%20Summit.pdf>
- 13 كافود. (2016). أظمة تمويل الاعمال الإنسانية: خيارات السياسات المتعلقة بالتسوية الكبرى للجهات المانحة الثنائية.
- 14 م دولو. (2015). تأمين المناطق التي يندم فيها الأمن: الإساءة المستمرة للمدنيين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. تم الاسترجاع في 18 أبريل 2016 من <http://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/secure-insecurity-the-continuing-abuse-of-civilians-in-eastern-drc-as-the-state-345148>
- 15 المفوضية الأوروبية. (2013). أدوات علامات الجنس والعمر. تم الاسترجاع في 18 أبريل 2016 من https://ec.europa.eu/echo/files/policies/sectoral/gender_age_marker_toolkit.pdf
- 16 أوكسفام. (2016). الملايين في خطر حيث تعاني إثيوبيا من أسوأ موجة جفاف على مدى جيل كامل، بيان أوكسفام الصحفي، 29 يناير 2016. تم الاسترجاع في 18 أبريل 2016 من <http://www.oxfam.org.uk/media-centre/press-releases/2016/01/millions-at-risk-as-ethiopia-suffers-worst-drought-in-a-generation-oxfam-el-nino-food-shortage>
- 17 ج. سميث. (2015). التنسيق النقدي في الفلبين: استعراض الدروس المستفادة من عملية الاستجابة لاصار حيان. شراكة التعلم النقدي. تم الاسترجاع في 18 أبريل 2016 من <http://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/cash-coordination-in-the-philippines-a-review-of-lessons-learned-during-the-res-557230>

© منظمة أوكسفام الدولية، أبريل/نيسان 2016.

كتب هذه الورقة إد كيرنز. تعرب منظمة أوكسفام عن امتنانها للمساعدة التي قدمتها شارلوت ستيمر والزملاء في اتحاد أوكسفام لإنتاج هذه الورقة، وبالمدخلات التي قدمتها جيني ماكافوي من

InterAction لتطويرها. تأتي هذه الورقة ضمن سلسلة من الأوراق التي تم إعدادها لتوفير الدراية اللازمة للنقاش العام حول قضايا التنمية والسياسات الإنسانية.

للمزيد من المعلومات حول القضايا التي أثرت في هذه الورقة، يرجى إرسال بريد إلكتروني إلى:
advocacy@oxfaminternational.org

هذا المطبوع محمي بحقوق الملكية الفكرية، ولكن يمكن استخدام النص مجاناً لأغراض المناصرة، وتنظيم الحملات، والتعليم، والبحث، شريطة ذكر المصدر بالكامل. يطلب صاحب حقوق الملكية الفكرية تسجيل جميع هذه الاستخدامات لديه لأغراض تتعلق بتقييم الأثر. وفي حال نسخ الورقة في أية ظروف أخرى، أو إعادة استخدامها في مطبوعات أخرى، أو ترجمتها، أو تعديلها، يجب الحصول على إذن أولاً وقد يتم فرض رسوم. أرسل رسالة إلى:

policyandpractice@oxfam.org.uk

جميع المعلومات الواردة في هذا المطبوع صحيحة في تاريخ الدفع به إلى المطبعة.

Published by Oxfam GB for Oxfam International under ISBN 978-0-85598-722-0 in April 2016.

Oxfam GB, Oxfam House, John Smith Drive, Cowley, Oxford, OX4 2JY, UK.

منظمة أو كسفام

أو كسفام هي اتحاد دولي يضم 20 منظمة تعمل معاً في إطار شبكي، في أكثر من 90 دولة، ضمن حركة عالمية من أجل التغيير، وبناء مستقبل خال من الظلم والفقر. للمزيد من المعلومات، يُرجى مراسلة أي وكالة من هذه الوكالات، أو زيارة موقعنا www.oxfam.org

أو كسفام أمريكا (www.oxfamamerica.org)

أو كسفام أستراليا (www.oxfam.org.au)

أو كسفام في بلجيكا (www.oxfamsol.be)

أو كسفام كندا (www.oxfam.ca)

أو كسفام فرنسا (www.oxfamfrance.org)

أو كسفام ألمانيا (www.oxfam.de)

أو كسفام بريطانيا (www.oxfam.org.uk)

أو كسفام هونغ كونج (www.oxfam.org.hk)

أو كسفام الهند (www.oxfamindia.org)

أو كسفام انترمون (إسبانيا) (www.intermonoxfam.org)

22 أبريل/نيسان 2016

مذكرة أوكسفام التلخيصية

أوكسفام أيرلندا (www.oxfamireland.org)

أوكسفام إيطاليا (www.oxfamitalia.org)

أوكسفام اليابان (www.oxfam.jp)

أوكسفام المكسيك (www.oxfammexico.org)

أوكسفام نيوزيلندا (www.oxfam.org.nz)

أوكسفام نوفيبي (هولندا) (www.oxfamnovib.nl)

أوكسفام كيبك (www.oxfam.qc.ca)

IBIS (الدنمارك) (www.ibis-global.org)

المراقبون:

أوكسفام البرازيل (www.oxfam.org.br)

أوكسفام في جنوب أفريقيا